

دراسة سياسية

أيّ مستقبلٍ للصفقة المتأرجحة بين أوروبا وإيران؟



دراسة سياسية

أيّ مستقبلٍ للصفقة المتأرجحة بين أوروبا وإيران؟

محمود حمدي أبو القاسم
مدير تحرير مجلة الدراسات الإيرانية

على الرغم من أن الأوروبيين أعلنوا في وقت سابق عن خطة لإنقاذ الاتفاق النووي بعد الانسحاب الأمريكي منه وإعادة تفعيل العقوبات على إيران، فإنه عملياً لم تتعدّ الخطة مرحلة المفاوضات والوعود، حتى عندما أعلنت دول الترويكا الأوروبية (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) شركاء الاتفاق النووي الأوروبيون ومهندسو الصفقة النووية في 2015، تدشين الشركة ذات الأغراض الخاصة (SPV) تحت اسم جديد هو «آلية دعم المبادلات التجارية» (إينستكس - INSTEX)، فإن الشكوك لم تتلاش حول ما إن كانت أوروبا بصدد خطوات عملية للحفاظ على الاتفاق النووي ومد يد العون لإيران، أم إنها خطوة في إطار سياسة أوروبية لممارسة مزيد من الضغوط على إيران لتحقيق مكاسب في عدد من الملفات المهمة، كقبول شروط مجموعة العمل المالي الدولي FATF، والتفاوض حول برنامج الصواريخ الباليستية، والتدخلات الإقليمية لإيران، وملف حقوق الإنسان ودعم الإرهاب، وهي إلى حد بعيد الشروط الأمريكية نفسها باستثناء مسألة إعادة النظر في الاتفاق النووي.

فما الصفقة التي توصل إليها الطرفان الأوروبي والإيراني بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، وما نهج أوروبا للتعاطي مع الملف الإيراني؟ وهل تغيّر هذا النهج؟ وما العوامل المؤثرة على الموقف الأوروبي؟ وما التوقعات المستقبلية لموقف أوروبا من صفقة الحفاظ على الاتفاق النووي؟

أولاً: الصفقة الأوروبية و ضمانات الحفاظ على الاتفاق النووي

لعب الأوروبيون دوراً مهماً في الوصول إلى الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 1+5، واكتسب الاتفاق أهمية استراتيجية، بخاصة بالنسبة إلى الأوروبيين، لأنه يمثل من الناحية الأمنية نموذجاً فعّالاً لمعالجة قضية الانتشار النووي على المستوى الدولي، ويوفّر حماية لأمن أوروبا من التهديدات التي قد تنجم عن عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ومن الناحية الاقتصادية فإنه فتح السوق الإيرانية أمام الشركات الأوروبية،

ومعلوم أن أوروبا من أهم الشركاء الدوليين لإيران، وسياسيًا كان الاتفاق رافعة لإدماج الاقتصاد الإيراني في السوق العالمية، ومدخلًا لعملية انفتاح سياسي قد تخفف حدة الطبيعة الراديكالية والعدائية للنظام.

راهنّت الأطراف الأوروبية على بقاء الصفقة النووية بناءً على المجدلة بشرعية الاتفاق دوليًا، والاستناد إلى شهادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تفيد بأن إيران تواصل التزاماتها بنود الاتفاق⁽¹⁾، وأن الاتفاق يوفي بغرضه في السيطرة على طموح إيران النووي وجعل برنامجها تحت الرقابة والمتابعة الدولية، وهي الخلاصة التي أفاد بها مدير المخابرات في جلسة استماع أمام الكونغرس نهاية يناير 2019، وتفيد بأن إيران لا تتخذ، في الوقت الراهن، خطوات جدية لصنع قنبلة نووية⁽²⁾، وهو ما يحتجّ به الأوروبيون من ضرورة الحفاظ على اتفاق يحقق هدفه الأساسي.

لهذا استند الجانب الأوروبي في مقارنته الخاصة بالتعامل مع تطورات العلاقة مع إيران بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في الثامن من مايو 2018، إلى ضرورة الحفاظ على الصفقة النووية وإبقاء مستوى العلاقة مع إيران عند حدود التفاهم والتعاون، باعتبار الاتفاق النووي وثيقة فنية ذات هدف محدد يخص معالجة البرنامج النووي، وأنه اتفاق منع إيران من الشروع في برنامجها النووي بعدما كانت على مقربة من تخطّي العتبة النووية قبيل توقيع الاتفاق، وفي الوقت نفسه عدم استعداء الولايات المتحدة، وهو ما ظهر فيما بعد.

بناءً على هذه المنطلقات تعهدت دول الترويكا الأوروبية والاتحاد الأوروبي بالعمل على حماية المصالح الأوروبية مع إيران على المستويين الوطني والجماعي، واتخاذ تدابير وآليات لحماية الشركات الاقتصادية العاملة في إيران، وحثّت الأطراف الأوروبية إيران على البقاء في الاتفاق مقابل التزامات أوروبية باستمرار التعاون مع إيران.

وجد الموقف الأوروبي استجابة من إيران، وطولب الجانب الأوروبي بتقديم ضمانات كافية لاستمرار إيران في الاتفاق، من أهم هذه الضمانات: حماية

مبيعات النفط الإيرانية من العقوبات الأمريكية، ومواصلة شراء الخام الإيراني، والتزام البنوك الأوروبية حماية التجارة مع إيران، والتعهد بعدم الموافقة على المطالب الأمريكية بالتفاوض حول برنامج إيران للصاروخ الباليستية، وأنشطتها الإقليمية، وهدد خامنئي باستئناف إيران أنشطة تخصيب اليورانيوم في حال عدم استجابة الدول الأوروبية الشركاء في الاتفاق لهذه المطالب⁽³⁾.

بدأت المشاورات بناءً على المواقف الإيجابية للطرفين، وبعد اجتماع على المستوى الوزاري ضم ممثلي الاتحاد الأوروبي ودول الترويكا الأوروبية وإيران توصلوا إلى عدد من الحلول للحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع إيران وتعميقها، أهمها استمرار بيع النفط والغاز الإيرانيين، واستمرار المعاملات المصرفية الفعالة مع إيران، وتوفير الائتمان التصديري، وتطوير آلية ذات أغراض خاصة لتوفير الخدمات المصرفية والمالية والتأمين والتجارة⁽⁴⁾، وكانت هذه البنود كفيلة بضمان استمرار إيران في الاتفاق، باعتبار أن تطبيقها يحد من أثر العقوبات الأمريكية على إيران إلى حد بعيد، كما أن الحفاظ على الفجوة بين الأطراف الأوروبية والولايات المتحدة مكسب سياسي مهم لإيران، يحول دون تحقيق إجماع دولي قد يعيدها إلى مربع العزلة والضغط.

ثانياً: النهج الأوروبي: التحديات والبدائل

واجه الطرفان الأوروبي والإيراني تحديات في سبيل الحفاظ على الصفحة النووية والعلاقات الاقتصادية والتجارية المتبادلة، كان أبرزها ذراع العقوبات الاقتصادية الأمريكية الطويلة التي كانت تطال المصارف والشركات الأوروبية التي ستتعاون مع إيران، وبالفعل أعلن بنك الاستثمار الأوروبي، الذراع الاستثمارية للاتحاد الأوروبي، أنه لا يمكنه تجاهل العقوبات الأميركية على إيران، وذلك بعد أن طلبت منه المفوضية الأوروبية متابعة عمله وفق خطة الاتحاد المتفق عليها مع إيران⁽⁵⁾، لهذا هربت الدول والشركات الأوروبية من السوق الإيرانية، إذ لم يعد غطاء أوروبي شرعي في مواجهة الهيمنة

الاقتصادية المالية الأمريكية على المستوى الدولي من خلال نظام سويقت بما يسمح لها باستكمال أنشطتها في إيران، وهو ما عُدَّ تحديًا حقيقيًا لكلا الطرفين الإيراني والأوروبي.

رغم أن العقوبات الأمريكية كانت أحادية الجانب ولا تحمل شرعية دولية من الأمم المتحدة أو مجلس الأمن ولا تحظى بتأييد أوروبا أو روسيا أو الصين، لكن كان لها تأثير سلبي واسع النطاق على الأوضاع في إيران، فجانبا انسحاب الشركات الكبرى من الاستثمار في السوق الإيرانية، انخفضت صادرات إيران من النفط إلى النصف، وانخفضت قيمة العملة الوطنية، وارتفعت معدلات التضخم. وأصدر مركز الدراسات البرلمانية التابع لمجلس الشورى توقعات مستقبلية متشائمة، إذ في أكثر السيناريوهات تفاؤلاً يمكن أن تتوقع البلاد نمواً بنسبة 2.6% في 2019 و-4.5% في 2020، وقد قيّم الرئيس حسن روحاني الوضع الاقتصادي بأنه الأكثر رعباً خلال الأربعين عاماً منذ ثورة 1979⁽⁶⁾.

خشية انهيار التفاهات الأوروبية الإيرانية ولطمأنة إيران، أعاد الاتحاد الأوروبي رسمياً إحياء قانون المنع الذي يرجع إلى حِقبة التسعينيات والذي يسمح له بحماية أو تعويض الشركات الأوروبية المعرضة للعقوبات الأمريكية⁽⁷⁾. كذلك أعلنت فيديريكا موغيريني، الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمن، في سبتمبر 2018 عن خطة لإنشاء ما يسمى بـ«المركبات (الشركات) ذات الأغراض الخاصة» (SPV)⁽⁸⁾، وهي مؤسسة مالية ليست من الناحية الفنية بنكاً، لكنها تعالج المدفوعات بين إيران وشركائها التجاريين الدوليين⁽⁹⁾، ويمكن من خلالها تفادي تعرُّض الشركات والمصارف الأوروبية للعقوبات الأمريكية.

بطبيعة الحال لم تَعنِ المعالجة الفنية للاتفاق النووي أن الأطراف الأوروبية لم يَكُن لديها تخوُّفات مرتبطة بسلوك النظام الإيراني، إذ ظلت الدول الأوروبية تشاطر الولايات المتحدة المخاوف نفسها المرتبطة بتطوير برنامج الصواريخ الباليستية، وبتوسع نطاق النفوذ الإيراني في الإقليم، ودعمها

جماعات مرتبطة ومتهمة بممارسة العنف والإرهاب، فضلاً عن تهديد أمن واستقرار المنطقة وموضوعات متعلقة بملف حقوق الإنسان. لكن كانت نقطة الخلاف الأساسية بين الأوروبيين وإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هي علاقة تلك الملفات بالاتفاق النووي، إذ اعتبرها ترامب انتهاكاً لروح الاتفاق، فيما كانت الأطراف الأوروبية تؤيد فتح حوار حول تلك الملفات مع إيران والضغط عليها بمعزل عن الاتفاق الذي يعتبره الأوروبيون يحقق الغاية من ورائه.

مع تطورات الأحداث والتفاعلات المتبادلة أصبح من الواضح أن دول الترويكا الأوروبية الشريكة في الاتفاق النووي اتجهت إلى تبني نهج يجمع بين الحفاظ على الاتفاق النووي وممارسة مزيد من الضغط على إيران، في محاولة لموازنة مصالح الأوروبيين في الحفاظ على الاتفاق كآلية مهمة لمنع إيران من تجاوز العتبة النووية والإبقاء على مجال للتفاهم معها، والعمل في الوقت نفسه على معالجة بعض الملفات التي يراها بعض الدول الأوروبية مصدر تهديد لأنها كالتخطيط لعمليات إرهابية على أراضيها أو إجراء تجارب صواريخ باليستية أو توسيع تدخلاتها الإقليمية بما يهدد الاستقرار في المنطقة.

لا شك أن التوازنات المحيطة بالملف الإيراني معقدة وحساباتها أسهمت في التأثير على خيارات الأطراف الأوروبية تجاه التعامل مع إيران، فهي من جهة بحاجة إلى الموازنة بين حاجتها إلى بقاء الاتفاق ومواجهة سلوك إيران المزعج، وهو ما لا ترضى عنه إيران وتبدي تمسكاً بالفصل بين الاتفاق وسلوكها وما تعتبره حقوقاً مشروعة في تطوير برامج الصواريخ الباليستية أو تعزيز حضورها الإقليمي، ومن جهة ثانية هي بحاجة إلى معالجة حاجتها إلى بقاء الاتفاق من خلال تقديم سلة حوافز تشجيعية للإيرانيين، وفي الوقت نفسه عدم تعرض العلاقات الأوروبية-الأمريكية لشرح كبير يضر بمصالحها نتيجة تجاوز هذه الحوافز حدود المحاذير الأمريكية، التي لم تتوان عن تبني سياسة جادة لإفشال خطة الإنقاذ الأوروبية للاتفاق النووي. ومن جهة أخيرة فالأطراف الأوروبية بحاجة إلى معالجة

التناقضات المتعلقة بالملف الإيراني داخل دول الاتحاد نفسه، وهو ما فشل الاتحاد في الوصول إليه خلال اجتماع مجلسه الأخير في 28 يناير 2019 بعدما رفض بعض الدول الإعلان عن آلية التعامل المالي (SPV)⁽¹⁰⁾، دون ضمانات كافية لمعالجة سلوك النظام الإيراني.

ثالثاً: الترويكا والشروط الأوروبية الجديدة

لم تجد دول الترويكا الأوروبية من بُدّ سوى الإعلان عن آلية تبادلٍ مالي «آلية دعم المبادلات التجارية» (إينستكس - INSTEX). واضطرتّ وفاءً بالتزاماتها، وخشية اتجاه إيران لتنفيذ تهديداتها بالعودة إلى تفعيل مشروعها النووي غير السلمي، إلى الاتجاه لإنقاذ التفاهات الأوروبية مع إيران عبر الإعلان عن الآلية المالية الخاصة التي اختصرت كل الضمانات الأوروبية المقدّمة لإيران مقابل البقاء في الاتفاق النووي، إذ أعلن كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا على هامش اجتماع وزراء خارجية الدول الأوروبية في بوخارست في 31 يناير 2019 تدشين الآلية المالية الأوروبية لمواصلة التجارة مع إيران، وأطلقَ عليها «آلية دعم المبادلات التجارية» أو (إينستكس - INSTEX)، واختيرت العاصمة الفرنسية باريس مقرّاً لهذه الأداة، على أن يديرها خبير مصرفي ألماني وتترأس المملكة المتحدة مجلس الإشراف.

حسب البيان الذي أعلنه وزراء خارجية دول الترويكا الأوروبية فإن الدول الثلاث خلال الخطوة الأولى ستدعم الصفقات التجارية المشروعة، مع التركيز على القطاعات الأساسية للشعب الإيراني، مثل منتجات الأدوية والمنتجات الطبية والمنتجات الزراعية والغذائية، وأن نشاطها سيتوسع تدريجياً على مستوى الأنشطة والشركاء. وربط البيان بين عمل الآلية الجديدة والتزام النظام الإيراني المعايير الأكثر صرامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، مع مراعاة عقوبات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وسرعة تنفيذ جميع لوائح مجموعة العمل المالي الدولية FATF⁽¹¹⁾.

بهذا توفّر إينستكس للبنوك والشركات الأوروبية قناة تجارية جديدة للأعمال المرتبطة بإيران، تتراكم فيها الصادرات الإيرانية إلى أوروبا كائتمانات يمكن

استخدامها في عمليات الشراء من موردين أوروبيين، وقد وعدت سويسرا بترتيب مماثل. تقلل الآلية تعرض إيران للنظام المصرفي الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، ومن ثمّ تحدّ من فرصة واشنطن في فرض عقوبات، وستكون مهمّة لإيران على المدى القريب بالنظر إلى أن البنوك مترددة في التعامل مع السوق الإيرانية حتى في تداول السلع المعفاة من العقوبات⁽¹²⁾.

على الرغم من أهمية تدشين هذه الآلية لا تزال الأسئلة مطروحة حول حقيقة الخلافات الأوروبية بشأن مقاربة موحدة تجاه التعامل مع إيران، وحول جدوى هذه الخطوة في تقديم دعم حقيقي للنظام الإيراني، باعتبار أن التبادلات التجارية من خلالها لا تتعدى ما هو مسموح به أصلاً في ظلّ العقوبات الأمريكية، بمعنى أنها تقتصر في مرحلتها الأولى على المواد الإنسانية والطبية، ومن ثمّ فإنها لا ترقى إلى طموح الإيرانيين الذين يرون أهميتها في أن تشمل عائدات أموال النفط الإيرانية، حتى يكون لها دور في إحباط العقوبات الأمريكية⁽¹³⁾، وليس من المعلوم ما إذا كانت هذه الآلية متاحة لأطراف غير أوروبية، وهل ستعود الشركات الكبرى للاستثمار في إيران من جديد بعد تدشين هذه الآلية أم ستلجأ إليه الشركات الصغيرة وغير المرتبطة بالسوق الأمريكية وحسب⁽¹⁴⁾.

الأهمّ من كل هذا: إلى كم من الوقت ستحتاج الآلية لتدخل حيّز النفاذ؟ وبأي مقابل أو تنازلات يمكن أن تقدّمها إيران للأطراف الأوروبية التي تشترط لتفعيلها الحفاظ على الاتفاق النووي والانضمام إلى مجموعة العمل المالية الدولية FATF⁽¹⁵⁾ ومنها ما هو مجال لمفاوضات جانبية كالضغوط حول ملفات مرتبطة ببرنامج الصواريخ الباليستية والإرهاب وحقوق الإنسان والدور الإقليمي⁽¹⁶⁾؟

عكس البيان الذي صدر عن الاتحاد في الرابع من فبراير 2019 ملامح الموقف الأوروبي، إذ أشار إلى المخاوف الأوروبية الخاصة ببرنامج الصواريخ الباليستية وتدخلات إيران الإقليمية والتزام إيران تعهداتها في إطار الاتفاق

النووي وأنشطة طهران العدائية في بعض العواصم الأوروبية، وحثّ البيان إيران على تمرير وتنفيذ القوانين اللازمة في سياق تنفيذ التزاماتها ضمن إجراء مجموعة العمل المالية FATF. في المقابل أكدّ بيان الاتحاد الأوروبي دعم الاتحاد الاتّفاق النووي، وأشاد بالتزام إيران بنوده، وانتقد الانسحاب الأمريكي منه والعقوبات الأمريكية على إيران، وأكّـد مساعدة إيران في الاستفادة من المصالح واسعة النطاق ضمن الاتّفاق النووي، وأن إطلاق آلية خاصة سجّلتها فرنسا وألمانيا وبريطانيا كمؤسسة خاصة، الغرض منها هو التأثير الإيجابي على التبادل التجاري والاقتصادي مع إيران⁽¹⁷⁾.

بناءً على ذلك يمكن القول إن النهج الأوروبي انتهى إلى نقطة توازن جديدة تجمع بين الحفاظ على الاتّفاق كإطار قانوني وفني لمعالجة المسألة النووية من جانب، ومن جانب آخر استغلال الضغوط الأمريكية على إيران للوصول إلى تفاهات لمعالجة عدد من القضايا، وهي: تطوير برنامج الصواريخ الباليستية، والتدخلات الإقليمية، ودعم الإرهاب على الساحة الأوروبية، والتزام إيران مجموعة العمل المالية FATF، بالإضافة إلى ملف حقوق الإنسان الأقل أهمية. ونظراً إلى محدودية المكاسب الإيرانية حتى الآن فإن المقاربة الأوروبية تطرح تسهيلات محدودة مقابل الحصول على مكاسب كبيرة، وإن الضمانات الأوروبية كافة لإنقاذ الصفقة النووية قد اختُصرت في «آلية دعم المبادلات التجارية» (إينستكس)، وهي لا تزال مشروعاً وليدّاً محدوداً وتحتاج إلى وقت، وتواجهها تحديات كبيرة، كما أنها مشروطة بتنازلات إيرانية في جوانب متعددة.

رابعاً: الشكوك الإيرانية وهامش المناورة المحدود

يتضح من بيان الخارجية الإيرانية ردّاً على بيان الاتحاد الأوروبي نقاط الخلاف بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي، إذ اعتبرت الخارجية الإيرانية أن ما جاء مع إعلان آلية دعم المبادلات التجارية أقل مما هو منتظر، إذ كان هذا الإعلان متأخراً، وخطواتها التنفيذية غير كافية، كما أن ربطها بشروط قبول لوائح FATF مرفوض من جانب إيران، كما رفضت الخارجية

الإيرانية اتهامات الاتحاد الأوروبي إيران بدورٍ في استهداف بعض الدول الأوروبية بعمليات إرهابية، كما رفضت انتقاد برنامج الصواريخ الباليستية من جانب الاتحاد الأوروبي، وأعلنت أن هذا الموضوع لم ولن يكون محلّ تفاوض، كما رفضت إيران بيان الاتحاد حول التدخلات الإيرانية في شؤون دول الجوار، وأخيراً رفضت تسييس دول الاتحاد ملف حقوق الإنسان⁽¹⁸⁾.

لا شك تتحسب إيران لعنصر الوقت باعتباره عاملاً مؤثراً في مواجهة التحدي الذي فرضه ترامب على إيران منذ خروجه من الاتفاق النووي، وقد كان تأخير تفعيل الضمانات الأوروبية أمراً مقلقاً لصناع القرار في إيران، ولا سيما هؤلاء الذين يدافعون عن الصفقة النووية، إذ طرأ شعور بأن الأوروبيين قد أخلّوا باتّفاقهم مع حكومة روحاني، فآلية التبادل المالي كان مقرّراً لها أن تدخل نطاق العمل قبل فرض الحزمة الثانية من العقوبات الأمريكية في الرابع من نوفمبر 2018، لكن هذا لم يحدث، مما أثار قلقاً داخلياً إيرانياً، وتعلت الأصوات بضرورة الخروج من الصفقة النووية وإعادة تنشيط البرنامج النووي واستئناف تخصيب اليورانيوم بمعدّلات أعلى. ورغم إعلان دول الترويكا الأوروبية عن هذه الآلية في ما بعد فإن مجرد الإعلان عنها دون خطوات عملية لتفعيلها مع ربطها بعدد من الشروط زاد شكوك الإيرانيين وعزّز مخاوفهم.

إضافة إلى ذلك طرأ عدد من التطورات التي شكّكت إيران في سلامة الموقف الأوروبي، كان أبرزها فتح ملف الصواريخ الباليستية، الذي يبدو أنه أصبح واحداً من ملفات يساوم بها بعض الأطراف الأوروبية إيران من أجل الحفاظ على الاتفاق النووي⁽¹⁹⁾، إذ كشفت تصريحات لوزير الخارجية الفرنسي عن مفاوضات مفتوحة مع الطرف الإيراني حول هذا الملف، ويبدو أن إيران لم تتجاوب معها فيها، ممّا دفع وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان إلى التهديد بـ«فرض فرنسا عقوبات جديدة على إيران، ما لم يتحقّق تقدّم في محادثات بشأن برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني»⁽²⁰⁾. ويُعدّ فتح ملفات من قبيل البرنامج الصاروخي في ظل هذه الظروف من وجهة نظر إيران مساومةً أوروبية في لحظة تعاني فيها إيران

ضغوطاً قصوى نتيجة العقوبات الأمريكية منذ بداية 2019.

وقد سبق الإعلان عن هذه المفاوضات والضغوط إقرار الاتحاد الأوروبي عقوبات على إيران في التاسع من يناير 2019، وشملت العقوبات تجميد أموال وأصول مالية أخرى تابعة لوزارة الاستخبارات الإيرانية وأفراد تابعين لها، بدعوى تورط دبلوماسيين إيرانيين في التخطيط لعمليات إرهابية في هولندا والدنمارك وفرنسا⁽²¹⁾. وعززت هذه العقوبات شكوك إيران، لا سيما وأن الخطة الأوروبية لإنقاذ الاتفاق في هذه الأثناء كانت متعثرة.

كذلك استضافت العاصمة البولندية وارسو مؤتمراً في 13 و14 فبراير 2019 دعت إليه الولايات المتحدة وبولندا، وشارك فيه أكثر من 60 دولة، وكانت تدخلات إيران الإقليمية وما تمثله من خطر على الاستقرار الإقليمي أحد العناوين الرئيسية للمؤتمر، وشارك عدد من الدول الأوروبية في المؤتمر، وشاركت الولايات المتحدة مخاوفها من خطورة الدور الإيراني وسبل مواجهة هذا الخطر⁽²²⁾.

ويُعدّ هذا المؤتمر مؤشراً آخر إلى وجود تغييرات أوروبية غير مطمئنة لإيران، فقد نظرت إيران إلى هذا المؤتمر على أنه تحرك أمريكي يستهدف ضرب جوهر سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه إيران، وسياسة استقطاب أمريكية لعدد من الأطراف الأوروبية، فضلاً عن أنه قد يسهم في بلورة وجهات نظر متباينة على الصعيد الأوروبي بما يحفز الانقسام الأوروبي حول إيران، وربما ورقة ضغط من أجل وقف تعاون الأوروبيين مع الإيرانيين وإحباط مساعيهم للحفاظ على الاتفاق النووي، خصوصاً أن الدعوة إلى المؤتمر صاحبها تهديد البيت الأبيض الدول الأوروبية باتخاذ إجراءات صارمة إذا ما حاولت الالتفاف على العقوبات الأمريكية ضد إيران⁽²³⁾.

بالإضافة إلى ذلك ألغت الحكومة الألمانية تصريح التشغيل الخاص بشركة «ماهان إير» الجوية الإيرانية في العاصمة برلين في 22 يناير 2019، لأسباب تتعلق بالسلامة وللإشتباه في أن الشركة تُستخدم لأغراض عسكرية، ولم تكن تلك المرة الأولى التي تتخذ فيها ألمانيا ودول أوروبية أخرى إجراءً من

هذا النوع، إذ حظرت ألمانيا في 22 ديسمبر 2018 رحلات طيران شركة «ماهان إير» الإيرانية لتورطها في نقل جنود وسلاح من الحرس الثوري إلى سوريا⁽²⁴⁾.

لا شك أسهمت هذه التطورات الأخيرة في إثارة شكوك أطراف داخل النخبة الإيرانية الحاكمة تجاه صدق نية أوروبا، وأصبح مطروحاً على الساحة الإيرانية تصوّر بوجود تنسيق أمريكي-أوروبي وتوزيع أدوار لإحكام الضغط على إيران واحتوائها، وأن الاتفاق النووي فعلياً لم يعد موجوداً، وأن الأطراف الأخرى استفادت منه بينما أصبح عبئاً على إيران، بل إن أوروبا تساوم بالحفاظ على الاتفاق النووي من أجل الحصول على مزيد من الامتيازات الخاصة بدور إيران الإقليمي وبرنامج الصواريخ الباليستية، ومن ثمّ فإن الجهود الأوروبية من وجهة نظر الإيرانيين تستكمل جهود الولايات المتحدة ولا تتعارض معها⁽²⁵⁾.

لا شك أن البقاء في الصفقة النووية وفقاً للمقاربة الأوروبية يتجاذبه تياران داخل إيران، أحدهما كان معارضاً لبقاء بعد الانسحاب الأمريكي منه، وهذا التيار لديه مواقف أكثر راديكالية من الغرب ولا يفصل بين الولايات المتحدة وأوروبا، ويشكك أنصاره في قدرة دول الترويكا الأوروبية الموقّعة على الاتفاق النووي وكذلك الاتحاد الأوروبي على الوفاء بالتزاماتهم التي قطعوها مع إيران بعدما أعلنوا تمسّكهم بالاتفاق النووي بعد خروج أمريكا منه، كما يوظف أنصار هذا التيار الإخفاقات التي تمّنى بها الحكومة على هذا الصعيد في تصفية حساباتها السياسية في الداخل. كان في مقدمة هذا التيار المرشد نفسه الذي حذّر الرئيس حسن روحاني من الاعتماد كثيراً على الدعم الأوروبي⁽²⁶⁾.

تيار آخر ممن أيّدوا البقاء في الاتفاق النووي، لا يرون حلاً سوى التعاطي مع المقاربة الأوروبية، لأنها وفّرت لإيران فرصة مهمة لبقاء الصفقة النووي وبقاء بعض مكاسبها الفنية والسياسية والقانونية والدبلوماسية والاقتصادية، ولأنها عكست شرخاً في الموقف الغربي ضدّ إيران، وأتاحت هامش مناورة

أمام الحكومة الإيرانية في مواجهة الضغوط الأمريكية، وتشكك في شرعية السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب تجاه إيران، وهذه المكاسب السياسية يأخذها الإيرانيون بعين الاعتبار أكثر من المكاسب الاقتصادية الأخرى التي لم يُنَجَزَ منها شيء حتى الآن⁽²⁷⁾.

لكن لا يمنع ذلك من القول بأن قرار النظام التكتيكي بعيداً عن الخلافات والتصريحات المتناقضة هو التمسك بأي ورقة أو مسار يمكن الاستفادة منه أو توظيفه للحفاظ على بعض مكتسبات الاتفاق، ولو كانت المكاسب ذات رمزية سياسية ودبلوماسية، وذلك على سبيل المناورة وكسب الوقت، لا سيما بعد التغيير الذي أحدثته ترامب تجاه الملف الإيراني وأثره السياسي والاقتصادي على الأوضاع داخل إيران التي بات النظام في ظلها يواجه غضباً شعبياً متزايداً وتراجُعاً ملحوظاً في مؤشرات الشرعية.

مع هذا لا يُبدي الإيرانيون أي نية لإعادة التفاوض مع الأطراف الأوروبية حول ملف تطوير برنامج الصواريخ الباليستية، ولا ملف التدخلات الإقليمية، حتى التفاهات حول هذه الملفات تتم بمعزل عن التفاهم حول الخطة الأوروبية لإنقاذ الصفقة النووية، كما هو حادث في المفاوضات الثنائية مع فرنسا حول البرنامج الصاروخي.

ويستمرّ الجدل الداخلي في إيران حول تفعيل لوائح مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) كشرط لتفعيل آلية دعم المبادلات التجارية (إينستكس)، إذ لا تزال هذه اللوائح محلّ جدل داخلي بين تيارين لهما موقفان متناقضان من الثقة في الجانب الأوروبي، إذ يرى فريق أن الانضمام إلى هذه المنظومة القانونية الدولية أصبح أمراً لا مفرّ منه للتعاون مع أوروبا والعالم، ويرى الفريق الثاني أن تلك اللوائح ستضر بمركز إيران وتجربها نحو تقديم مزيد من التنازلات والتعرّض لعدد من الضغوط.

لكن على أي حال جاء الإعلان عن آلية «إينستكس» ليهديّ مؤقتاً حالة الانقسام حول مسألة البقاء ضمن الاتفاق، كما منح حكومة روحاني مكسباً سياسياً داخلياً مؤقتاً لمواجهة الانتقادات الواسعة والضغوط المتزايدة.

خامساً: الموقف الأوروبي من إيران: أيّ مستقبل؟

على ضوء تطورات الأزمة خلال المرحلة الراهنة وطبيعة النهج الأوروبي تجاه التعاطي مع الملف الإيراني، وكذلك هامش الحركة المحدد أمام إيران، فإن التوافقات الأوروبية الإيرانية تتأرجح بين عدد من السيناريوهات، أهمها يأتي:

1- بقاء الصفقة النووية دون تقديم ضمانات حقيقية

يجادل هذا السيناريو بأن الأوروبيين لن ينجحوا في تقديم ضمانات يمكن للنظام الإيراني من خلالها أن يواجه العقوبات الأمريكية، ورغم ذلك فإن الإيرانيين لن يعلنوا خروجهم من الصفقة النووية، وهي حالة قائمة منذ تسعة أشهر منذ إعلان ترامب انسحابه من الاتفاق النووي وتوافق أوروبا وإيران على ضمانات للحفاظ على الصفقة النووية.

يعزّز هذا الاحتمال على الجانب الأوروبي التردد بين الرغبة في بقاء الاتفاق والعجز عن حلّ الإشكاليات المرتبطة بالعلاقة مع إيران، ففي قبول إيران ربط بقاء الصفقة بمعالجة ملفات أخرى كبرنامج الصواريخ الباليستية والتدخلات الإقليمية إشكالية، وفي توحيد الموقف الأوروبي تجاه تفعيل الضمانات الأوروبية ومنها آلية التبادل المالي التي خرجت في نهاية المطاف بلا إجماع وغامضة ولا تلبّي الطموح الإيراني ورُبّطت في النهاية بعدد من الشروط الصعبة والملفات الشائكة إشكالية ثانية، وفي أنّ الأوروبيين يتعرضون لضغوط أمريكية لِمَا يمثله نهج أوروبا تجاه التعامل مع إيران من تهديد لمكانة الولايات المتحدة دولياً إشكالية أخيرة، لأنها قد تكون آلية محتملة لمنافسة الآلية المصرفية الدولية SWIFT بما يؤثر على المكانة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة على الصعيد الدولي، وقد تستخدمها دول أخرى خارج أوروبا كآلية بديلة للحفاظ على تعاونها مع إيران، في الوقت نفسه قد تُستغلّ هذه الآلية لتنفيذ عمليات خارج المجال الإنساني.

لا شك تتعرض الدول الأوروبية لضغوط من الولايات المتحدة لتغيير موقفها

من إيران، أو على الأقل عدم مساعدة إيران على التغلب على العقوبات الأمريكية، وقد نجحت الولايات المتحدة في استقطاب بعض دول الاتحاد إلى موقفها من الاتفاق النووي، كبولندا التي عبر وزير خارجيتها جاسيك تشابوتوفيتش عن ذلك في بيان له قال فيه: «الاتفاق النووي لم يمنع إيران من الأنشطة التي تزعزع استقرار المنطقة»، بل وشاركت في الدعوة إلى مؤتمر تستضيفه العاصمة وارسو ودُعيت فيه 70 دولة من ضمنها دول الاتحاد الأوروبي⁽²⁸⁾، وهو أمر أقلق إيران واعتبرته خطوة نحو تغيير موقف أوروبا من ملف إيران ومن الاتفاق النووي.

على الجانب الإيراني يعزّز هذا السيناريو سقف الطموح الإيراني المحدود من الخطة المتوافق عليها مع الأوروبيين، إذ ترى إيران أن الموقف الأوروبي مهم في بقاء الاتفاق النووي حتى في ظل عدم تفعيل الضمانات المتوافق عليها، وأن المكسب السياسي من استمرار الاتفاق يحقق أهمية سياسية ودبلوماسية كبيرة لإيران، لأنه يحول دون تنسيق المواقف الأوروبية-الأمريكية تجاه إيران بما يكثف الضغوط عليها، كما أن إغلاق قناة التفاهم مع الأوروبيين بمثابة تضحية مجانية من الإيرانيين، ولا بديل لذلك سوى التصعيد النووي أو الرضوخ للمطالب الأمريكية، وكلا الخيارين مكلف وغير مضمون العواقب. في الوقت نفسه لا يرغب الإيرانيون في الموافقة على الشروط الأوروبية، وأهمها الموافقة على اللوائح الأربع المتعلقة بالنظام المالية الدولي FATF، لما قد يفرضه من قيود قانونية دولية وأمنية على إيران وقياداتها الراضين لتمرير هذه اللوائح، لتورطهم في عمليات غسل أموال ونشاطات غير مشروعة، من قبيل دعم ميليشيات في دول الجوار وتهريب النفط والمساعدة على التغلب على العقوبات المالية.

كذلك فالإبقاء على قنوات الحوار للطرفين يفتح المجال لاحتمالات مستقبلية بتغيير قد يفضي إلى سيناريو بديل كتفعيل الضمانات الأوروبية، أو تغيير الموقف الأمريكي، إذ يظل عامل الوقت مهماً في ظل الخلافات والتناقضات المرتبطة بالملف الإيراني على المستوى الدولي.

ورغم الإعلان عن آلية دعم المبادلات التجارية (إينستكس)، فقد لا تُفَعَّل كاملةً كسبًا للوقت، فقد تقدّم خدماتها مع عدم الإخلال بالشروط الأمريكية والاستثناءات المتاحة، ومن ثمّ التظاهر باحترام الاتفاق وتنفيذ خطة الإنقاذ الأوروبية صوريًا، بحيث يسهم ذلك في الحفاظ على ماء وجه أوروبا دوليًا وأمام إيران، وفي الوقت نفسه تُتجنَّب ردود الفعل الأمريكية، يتضح ذلك من الحديث عن مقترح أوروبي بعدم إيداع مبيعات النفط ضمن هذه الآلية، وإذا حدث فإنه يعني أن هذه الآلية ستكون بلا فائدة حقيقية لإيران. يؤكد ذلك ما صرّح به وزير الخارجية جواد ظريف من أنه «في حال عدم إيداع عائدات بيع النفط، فلن تتوافر أموال للتبادل المالي»⁽²⁹⁾.

كذلك لا تزال أوروبا نافذةً دبلوماسيةً وسياسيةً مهمةً لإيران، وقد يكون دورها مؤثرًا في إقناع الإيرانيين بتفاهات جديدة مع الولايات المتحدة، خصوصًا إذا حدث تغيير سياسي في توجّهات الإدارة الأمريكية بعد انتخابات 2020، وقد تلعب أطراف أوروبية الدور الذي لعبته من قبل في المفاوضات النووية التي كان لأوروبا دور بارز في نجاحها، لكن هذا يتطلب مرونة من الجانبين الأمريكي والإيراني واستعدادات فعلية للتفاوض من جديد.

والواضح في ظلّ تواتر التهديدات الإيرانية التي لم تخرج عن نطاق التصريحات، أنه ما دام الأوروبيون ملتزمين بالاتفاق النووي ولو صوريًا فليس في جعبة إيران سوي الانتظار ما دامت قادرة على تحمّل العقوبات وما لم يتضرر النظام بصورة كبيرة، أو قد تتجه إيران إلى الضغط عبر الإخلال ببعض بنود الاتفاق.

2- تفعيل الخطة الأوروبية لإنقاذ الصفقة النووية

يشير هذا السيناريو إلى أن الأطراف الأوروبية أو تحديدًا دول الترويكا الأوروبية ستكون جادة في تفعيل خطة إنقاذ الاتفاق النووي المتفق عليها مع إيران، وهي الخطة التي توافّق عليها الطرفان الأوروبي والإيراني بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، وأصبحت مرتبطة بمصادقية

أوروبا والتزامها تعهداتها. يعزز هذا السيناريو من جانب أوروبا، الأهمية الاستراتيجية للاتفاق النووي ودوره في حفظ الاستقرار في واحدة من مناطق تهديد أمن أوروبا، وأهمية الحفاظ على التزام إيران بنود الاتفاق وعدم شروعه في الخروج منه أو اللجوء إلى تعطيل بعض بنوده وإعادة تشغيل برنامجها النووي غير السلمي، إضافة إلى الرغبة في خلق قنوات لتسهيل العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران، والرغبة في مساعدة الشركات الأوروبية الراغبة في الاستثمار في إيران، وتطوير آلية دعم المبادلات التجارية (إينستكس) بحيث تتضمن سلة أوسع من السلع الواقعة ضمن العقوبات كالنفط، كما قد تتسع لاستفادة شركاء من خارج أوروبا منها، لا سيما الدول الثماني المعضة من العقوبات النفطية، بل واستعداد هذه الشركات للمخاطرة والتعامل مع إيران من خلال الآلية الجديدة التي ترعاها بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

كذلك يعزز هذا السيناريو على الجانب الإيراني تجاؤب إيران مع المطالب الأوروبية المتعلقة بالإصلاحات المالية والموافقة على لوائح مجموعة العمل المالي الدولي FATF، والتجاوب بشأن المفاوضات المتعلقة ببرنامج الصواريخ الباليستية، والأنشطة الداعمة لعدم الاستقرار في أوروبا أو المنطقة.

لكن يواجه هذا السيناريو تحديات رئيسية متعلقة بردود الفعل الأمريكية على السياسة الأوروبية تجاه إيران، وبوصول الأوروبيين والإيرانيين إلى تفاهات بشأن الشروط المتفاوض حولها خلال هذه المرحلة، ومنها تفعيل لوائح مجموعة العمل المالي الدولي FATF، والتفاهم حول برنامج الصواريخ الباليستية والتدخلات الإقليمية ودعم الإرهاب على الساحة الأوروبية.

3- الوساطة الأوروبية والوصول إلى صفقة جديدة

يجادل هذا السيناريو بأن الأوروبيين يستغلون الأزمة الراهنة التي تمر بها إيران، وفي الوقت الذي يتمسكون فيه بالحفاظ على الاتفاق كإطار يحمي الصفقة النووية، فإنهم يستخدمون استراتيجية العصا والجزرة مع إيران، إذ يخير الأوروبيون إيران بين قبول الشروط الأوروبية والانضمام إلى صف

الولايات المتحدة من ناحية، وتحقيق إجماع دولي ضد إيران من ناحية أخرى. هذا الأمر قد يدفع إيران إلى قبول وساطة أوروبية على غرار الوساطة والدور المهم في صفقة اتِّفاق 5+1، وإضافةً إلى ذلك سيحتاج هذا السيناريو إلى تنسيق أوروبي-أمريكي.

يعزِّز هذا السيناريو على الجانب الأوروبي سياسة إمساك العصا من المنتصف، وعدم دخول الأوروبيون في تحدُّ مباشر مع الولايات المتحدة حول قضية إيران، بل احتمال وجود تنسيق أو عدم رغبة في الخروج عن الخطوط الحمراء الأمريكية بتقليل أثر العقوبات الأمريكية على إيران، وهو ما ظهر في الفاعلية المحدودة لآلية دعم المبادلات التجارية (إينستكس)، التي أعلنتها دول الترويكا الأوروبية، وظهر في بعض الاتهامات الإيرانية التي تشير إلى وجود توزيع أدوار بين أوروبا والولايات المتحدة⁽³⁰⁾.

ويعزِّز هذا السيناريو على الجانب الإيراني الأوضاع الداخلية المتأزمة، التي لم تشهد إيران مثلها منذ أربعين عاماً كما أشار روحاني، وعدم رغبة الشركات والدول الأجنبية في التعامل مع السوق الإيرانية، وهو المرجح حتى مع تدشين آلية دعم المبادلات التجارية (إينستكس)، إذ ستكون الحكومة مخيرة بين التجاوب مع المطالب الأوروبية والجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل معالجة ملفات هي في حقيقتها قريبة جداً من الملفات التي تركز عليها الولايات المتحدة، وقد تمهَّد الوساطة الأوروبية الطريق نحو معالجة جديدة بالتوافق مع الأمريكيين، سواء كانت هذه المعالجة شاملة للاتِّفاق النووي أو كانت تفصل الاتِّفاق عن الملفات الأخرى، ويعزز ذلك موقف ترامب المتأزم في الداخل، ووجود خلافات داخلية حول موقفه من إيران⁽³¹⁾، ومن ثمَّ احتمال عدم النجاح في تطبيق استراتيجيته بصرامة تجاه إيران في ظلَّ الموقف الأوروبي وموقفَي روسيا والصين، والخوف من إفلات إيران من العقوبات وتعزيز مكانتها وموقفها، وهو ما قد يضطرَّ ترامب إلى القبول بحلول وسط.

وقد تكون تلك الوساطة طوق نجاة للإيرانيين، لا سيما وأن الأوروبيين

يُظهرون حيادية وهدوءًا في التعامل مع الملف الإيراني، ويرغبون في الوصول إلى نتائج عملية لمعالجة الأزمة مع إيران، وقد يظلّ الوضع مجمّدًا حتى رحيل ترامب مع الانتخابات الرئاسية القادمة، ويكون قدوم إدارة جديدة فرصة لنجاح وساطة أوروبية جديدة لمعالجة الأزمة.

4- الفشل وتراجع علاقات أوروبا بإيران

يجادل هذا السيناريو بوجود تناقض بين التصريحات والالتزامات الفعلية الأوروبية، مما سيعمق الفجوة والثقة بين الجانبين ويؤدّي إلى مسار متوتر من العلاقات قد ينتهي إلى تباعد بين الجانبين بمرور الوقت، فحتى الآن رغم القناعة الأوروبية بأهمية الاتفاق النووي وضرورة الحفاظ عليه، لم يؤدّ الأوروبيون التزاماتهم مع إيران للحفاظ على الاتفاق، وقد لا يفيد إيران الاستمرار في التزام الاتفاق النووي من جانب واحد مما يدفعهم إلى تغيير رهاناتهم على الجانب الأوروبي. لهذا قد يذهب الطرفان إلى اتخاذ مواقف متناقضة، إذ سيفشل الأوروبيون في المضي قُدّمًا في تفعيل الضمانات التي تحفز إيران على البقاء في الاتفاق النووي ويمارسون مزيدًا من الضغوط على إيران، وعلى الجانب الآخر قد يدفع التيار المحافظ الذي يعارض الاتفاق النووي باتجاه إعلان انسحاب إيران من الاتفاق، أو عدم الالتزام الجزئي وتنفيذ أنشطة محظورة تثير انزعاج الأطراف الأوروبية، إذ في تلك الحالة لن يكون لبقاء الاتفاق أهمية لدى الطرفين.

يعزز هذا السيناريو على الجانب الأوروبي عدم اتفاق الأطراف الأوروبية كافة حول مسار واحد للتعامل مع ملف إيران، عبّر عن ذلك بيان صدر عن الاتحاد الأوروبي في نهاية يناير 2019 أفاد بأن الاتحاد يشترط لإطلاق الآلية التصديق عليها في بيان مشترك يضم جميع الدول الأعضاء الـ28، كما تضمّن البيان مجموعة كاملة من المخاوف الأوروبية من إيران⁽³²⁾، واتجاه دول الترويكا إلى الإعلان عن آلية المدفوعات المالية (إينستكس) ردًا على بيان الاتحاد، ثم البيان الأوروبي في الرابع من فبراير 2019، الذي عكس تحفّظًا أوروبيًا وتشدّدًا تجاه عدد من الملفات كبرنامج الصواريخ

الباليستية والإرهاب والتدخلات الإقليمية، ولا شك أن الرغبة الأوروبية في التفاوض حول هذه الملفات لن تُرضي إيران وستجعل الموقف الأوروبي أقرب إلى الموقف الأمريكي، وقد تتجه إيران على أثر ذلك إلى الانسحاب من الاتفاق.

كذلك ليس من المرجح أن تعادي أوروبا الولايات المتحدة، إذ لا يزال قياس حجم علاقة أوروبا بإيران في مقابل علاقتها مع الولايات المتحدة يؤكد أنه لا مجال للمقارنة، وهذا أمر مسلّم به حتى لإيرانيين، لذا فعلى الأرجح لن تتحدي أوروبا سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران عملياً، فالولايات المتحدة حليف استراتيجي مهم لا غنى عنه لأوروبا.

وقد تدفع المماثلة في تفعيل الضمانات الأوروبية، والرغبة في الحصول على امتيازات دون تقديم حوافز حقيقية، إيران نحو موقف أكثر تشدداً، لا سيما بعد أن اتجه الأوروبيون من مرحلة الانخراط والتفاهم مع إيران في إطار خطة إنقاذ الاتفاق النووي، إلى ربط الموقف الأوروبي من تفعيل خطة البقاء في الاتفاق النووي بعدد من الملفات الرئيسية المتعلقة بسلوك النظام الإيراني. ظهر ذلك في ربط تفعيل الآلية الجديدة التي تبنتها دول الترويكا الأوروبية بعدد من الشروط كالانضمام إلى مجموعة العمل المالي FATF، وفتح النقاش حول برنامج الصواريخ الباليستية ودعم الإرهاب وحقوق الإنسان وغيرها من الملفات، إضافة إلى عدم فاعلية آلية دعم المبادلات التجارية (إينستكس) وعدم جدواها لإيران. هذه الضغوط سترفضها إيران بلا شك لأنها لا تختلف عن المطالب الأمريكية، وستؤدي إلى انهيار مشروع النظام وتآكل خطابه، ومن ثمّ تهديد شرعيته وبقائه، وقد صرّح السفير الإيراني في لندن حميد بعبيدي نجاد بأن إيران لن تقبل مبدأ القناة المالية في حالة طرح أي شرط⁽³³⁾.

وعلى الجانب الإيراني قد يخضع النظام لهيمنة التيار المتشدد، وقد تسهم ممارساته في تحفيز الأوروبيين على الاتجاه إلى ممارسة مزيد من الضغوط على النظام، تؤثر إلى ذلك التجارب الصاروخية التي يُجريها النظام والتي

لا يلتفت إلى المحاذير والمخاوف الأوروبية بشأنها، إلى جانب تعزيز نفوذه الإقليمي، وعدم قبُول التفاوض حول القضايا الخلافية، والرغبة الوحيدة في بقاء الاتّفاق النووي، دون تقديم تنازلات تُذكَر.

وعلى الجانب الأمريكي يعزز هذا السيناريو أن الإدارة الأمريكية تمارس ضغوطاً واسعة النطاق على الأوروبيين من أجل ثنيهم عن معاونة النظام الإيراني، وفضلاً عن أنها تتبني سياسة لخلق فجوة بين الأطراف الأوروبية تجاه الملف الإيراني، فإنها تتابع من كَثَب خطوات تفعيل أي آليات مالية لمساعدة إيران، وتهدد الأطراف التي ستتجاوز السياسة الأمريكية بالعقوبات، وقد أفاد تصريح لوزير خارجية بلجيكا بأن الشركات الأوروبية عليها تحمّل عواقب العمل من خلال آلية دعم المبادلات التجارية (إينستكس)، تحديداً التعرُّض للعقوبات الأمريكية، وهو ما يعني أن الأوروبيين لا يقدمون ضمانات للأطراف الراغبة في التعاون مع إيران.

خاتمة

كانت المقاربة الأوروبية في التعامل مع الملف النووي الإيراني قبل توقيع الاتّفاق النووي تقوم على توقيع اتّفاق يُبْهي طموح إيران إلى الحصول على سلاح نووي للأغراض العسكرية من خلال رقابة دولية صارمة على البرنامج النووي، مقابل إنهاء العزلة ورفع العقوبات وتحقيق مكاسب سياسية ودبلوماسية واقتصادية مع السماح بالحق في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وإلا فإن الأوروبيين سوف ينضمون إلى موقف الولايات المتحدة الداعي إلى تشديد العقوبات الدولية على إيران.

والواقع أن الموقف الأوروبي من إيران خلال المرحلة الراهنة يبدو متأثراً إلى حدّ ما بالموقف الأوروبي الذي تشكّل إبان أزمة الملف النووي الإيراني قبل توقيع اتّفاق 5+1 منذ عام 2003 وحتى توقيع الاتّفاق النهائي عام 2015.

فالأوروبيون، كما هو واقع الآن، كانوا قبل توقيع الاتّفاق يميلون إلى التعاطي السياسي والدبلوماسي مع الملف ويستبعدون الخيارات التصعيدية، وقد كان النجاح في الوصول إلى الصفقة النووية بالأساس يعود إلى الجهود الأوروبية

التي استخدمت استراتيجية العصا والجزرة مع النظام الإيراني، ويبدو أنها الاستراتيجية ذاتها التي تتبعها أوروبا الآن.

وقد مثلت الصفقة النووية نموذجاً فعالاً للدبلوماسية الأوروبية بقيادة دول الترويكا الأوروبية، وربما كانت استقلالية الموقف الأوروبي عن الموقف الأمريكي عاملاً مهماً حفز الوصول إلى الاتفاق في صورته النهائية، وهي الاستقلالية ذاتها التي يحافظ عليها الاتحاد الأوروبي منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي.

وفي ظلّ التطورات الراهنة المحيطة بالأزمة فإنه لا يمكن تجاهل التشابه بين المقاربة الأوروبية الراهنة التي تعتمد التهدئة، والمقاربة التي أفضت إلى الصفقة النووية في 2015، فالأوروبيون يساومون في مقابل الحفاظ على الاتفاق ومساعدة إيران على مواجهة الضغوط الأمريكية، بملفات رئيسية من ضمنها ملف الصواريخ الباليستية والتدخلات الإقليمية لإيران.

إجمالاً يمكن القول إن نهج أوروبا في التعاطي مع الملف الإيراني لا يخرج عن الخبرة الأوروبية السابقة خلال الأزمة النووية، فيميل إلى التهدئة وعدم التصعيد، والاعتماد على الإبقاء على خطوط مفتوحة للتواصل لاحتواء إيران، مع الحفاظ على إظهار استقلالية عن الموقف الأمريكي، والظهور كطرف محايد في الأزمة، والحفاظ على المصداقية كطرف شريك في اتفاق دولي معتمد بقرار من مجلس الأمن الدولي رقم 2231 لعام 2015، مع استخدام استراتيجية العصا والجزرة عبر إظهار الحفاظ على الصفقة النووية مع الضغط المتواصل لتعديل سلوك إيران، وهو ما يحصر سيناريوهات الصفقة المتأرجحة بين الأوروبيين والإيرانيين في خيارين: بقاء الصفقة النووية مع استمرار الضغوط حتى تغيير أحد المتغيرات الثانوية المرتبطة بالأزمة (الموقف الإيراني، الموقف الأمريكي، الموقف الأوروبي)، أو نجاح الأوروبيين في وساطة دولية تمهد الطريق لمعالجة جديدة تتوافق عليها الأطراف كافة المعنية بالأزمة وفق قاعدة لا مكسب كامل ولا خسارة كاملة، مع الأخذ بالاعتبار أن إيران ستكون الحلقة الأضعف في حال تجميد الموقف وبقاء الصفقة

الأوروبية دون تفعيل آليات حقيقية أو الوساطة الأوروبية والدخول في جولة جديدة من المفاوضات، وما دام النظام الإيراني قادراً على الصمود والبقاء فإن كلا الخيارين يحقق لإيران فرصة لكسب الوقت، فقد تتغير الظروف وتخفّ حدة الضغوط، لا سيما وأن لدي هذا النظام خبرة طويلة في التعامل مع الضغوط وإدارة المفاوضات الماراتونية.

المصادر والمراجع

- (1) آر تي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد التزام طهران بالاتفاق النووي، 22 نوفمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 30 يناير 2019. <http://cutt.us/YgmqU>
- (2) David E. Sanger and Julian E. Barnes, On North Korea and Iran, Intelligence Chiefs Contradict Trump, The New York Times, Jan. 29, 2019, accessed on: 6 Feb. 2019. <http://cutt.us/kna5N>
- (3) شبكة رؤية: البرلمان الإيراني يقنن شروط خامنئي للبقاء في الاتفاق النووي، 28 مايو 2018، تاريخ الاطلاع: 31 يناير 2019. <http://cutt.us/vtEOI>
- (4) Peiman Seadat, In 2019, the nuclear deal is hanging by a thread, Euro news, 4 Jan 2019, accessed on: 29 Jan 2019. <http://cutt.us/MMlLH>
- (5) سي إن بي سي عربي، بنك الاستثمار الأوروبي يعارض خطة الاتحاد الأوروبي للعمل في إيران، 5 يونيو 2018، تاريخ الاطلاع: 30 يناير 2019. <http://cutt.us/PW7k2>
- (6) Naysan Rafati and Ali Vaez, Europe Tests the Boundaries on Iran, foreign affairs, February 4, 2019, accessed on 6 Feb. 2019. <http://cutt.us/YVP7d>
- (7) Mayer Brown, Updated EU Blocking Statute Targeting Reinstated US Iran Sanctions Enters into Force, Lexology, 7 August 2018, accessed on: 1 Jan 2019. <http://cutt.us/o6K5z>
- (8) Elizabeth Rosenberg, The EU Can't Avoid U.S. Sanctions on Iran But Trump's Policies Will Hurt U.S. Dominance in the Long Term, October 10, 2018, accessed on: 30 Jan 2019. <http://cutt.us/dehBt>
- (9) European Parliament Think Tank, Special purpose vehicle for trade with Iran, 13 Nov. 2018, accessed on: 30 Jan 2019. <http://cutt.us/8ZCR0>
- (10) إرم نيوز، خلاف أوروبي يهدد الاتفاق على الآلية المالية مع إيران، 29 يناير 2019، تاريخ الاطلاع: 30 يناير 2019. <http://cutt.us/xPDsV>
- (11) خبر مشرق نيوز، اجراءى تمام برنامہ اقدام FATF شرط اروپا برآى اجراءى INSTEX، 4 فبراير 2019، تاريخ الاطلاع: 6 فبراير 2019. <https://bit.ly/2UxCU4q>
- (12) Naysan Rafati and Ali Vae... Op Cit.
- (13) باشگاه خبرنگاران جوان، مسعودی در گفت‌وگو با باشگاه خبرنگاران جوان: تأخیر در اجراءى SPV به دليل اختلافات درونى اتحاديه اروپا وترس از آمريکاست، 28 يناير 2019، تاريخ الاطلاع: 6 فبراير 2019. <https://bit.ly/2UkZX2n>
- (14) أفكار نيوز، افكارنيوز بررسى كرد: ماجراءى پيچيده SPV / اروپايى ها به قولشان وفادارند؟، يناير 2019، تاريخ الاطلاع: 6 فبراير 2019. <https://bit.ly/2sR4j5y>
- (15) موقع اقتصاد نيوز، عضو اتاق بازرگانى تهران: بدون تصويب لوايح مربوط به FATF، كنانال مالى نمى‌تواند به درسى كار كند، 1 فبراير 2019، تاريخ الاطلاع: 6 فبراير 2019.

<https://bit.ly/2HMmGmq>

- (16) علی افشاری، بازگشت فصل خزان در روابط ایران و اروپا، موقع رادیو فردا، 28 يناير 2019، <https://bit.ly/2RmYJBP>. تاریخ الاطلاع: 6 فبراير 2019
- (17) موقع رادیو فردا، الاتحاد الأوروبي يعرب عن "قلقته الشديد" من أنشطة الصواريخ الباليستية الإيرانية، 5 فبراير 2019، تاريخ الاطلاع: 7 فبراير 2019. <https://bit.ly/2Sf5oU8>
- (18) وكالة إيلنا، رد وزارة الخارجية على بيان الاتحاد الأوروبي الأخير بشأن طهران، 5 فبراير 2019، تاريخ الاطلاع: 7 فبراير 2019. <https://bit.ly/2Bmti5p>
- (19) فرانس 24، فرنسا وبريطانيا تطلبان عقد اجتماع لمجلس الأمن حول تجربة إيران الصاروخية، 4 ديسمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 30 يناير 2019. <http://cutt.us/KX8ui>
- (20) Armedia, France Ready to Impose Sanctions on Iran, 25 JAN. 2019, accessed on: 29 Jan 2019. <http://cutt.us/mmL74>
- (21) فرانس 24، عقوبات أوروبية على إيران بعد اتهامها بالتخطيط لاغتيال معارضين في دول الاتحاد، 9 يناير 2019، وصول في 17 فبراير 2019. <http://cutt.us/PStzD>
- (22) وزارة الخارجية الأمريكية (مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية)، بيان الرئيسين المشاركين بالاجتماع الوزاري لتعزيز مستقبل السلام والأمن في الشرق الأوسط، 14 فبراير 2019، تاريخ الاطلاع: 17 فبراير 2019. <http://cutt.us/mlW8Z>
- (23) تي آر، إدارة ترامب تحذّر الأوروبيين من الالتفاف على العقوبات ضدّ إيران، 28 يناير 2019، تاريخ الاطلاع: 30 يناير 2019. <http://cutt.us/GvVDA>
- (24) Premium times, Bowing to U.S. pressure, Germany bans Iran airline from its air-space, January 21, 2019, accessed on: 6 Feb. 2019. <http://cutt.us/Zjcro>
- (25) وكالة أنباء مهر، ایزدی در گفتگو با مهر: INSTEX یک روش گرفتن امتیازات بیشتر از ایران است، 2 فبراير 2019، تاريخ الاطلاع 6 فبراير 2019. <https://goo.gl/6xkd3Z>
- (26) Bozorgmehr Sharafedin, Iran's Khamenei says Europe cannot save nuclear deal, help economy, 29 AUG. 2018, accessed on: 29 Jan 2019. <http://cutt.us/8ZftH>
- (27) وكالة إيسنا، با تاکید بر لزوم رفع نواقص سازوکار مالی اروپا فلاحته پیشه: اروپا نباید FATF را با اینستکس مرتبط کند، 2 فبراير 2019، تاريخ الاطلاع 6 فبراير 2019. <https://bit.ly/2WCsbHV>
- (28) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، اجتماع وارسو ومواجهة خطر إيران.. الأبعاد والاحتمالات، 15 يناير 2019، تاريخ الاطلاع: 30 يناير 2019. <http://cutt.us/CIUtk>
- (29) سبوتنيك عربي، ظريف: بيع النفط يشكّل أساس الآلية المالية الأوروبية حول إيران، 4 ديسمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 17 فبراير 2019. <http://cutt.us/KXhHE>
- (30) صحيفة حمايت، دكتور اصغر زارعی دوگانه‌های برجامی اروپا (الازدواجية الأوروبية بشأن الاتفاق النووي)، 20 يناير 2019، تاريخ الاطلاع: 17 فبراير 2019. <https://bit.ly/2FQE0V5>
- (31) David E. Sanger and Julian E. Barnes, Op.Cit.

- (32) فرانس 24، الآلية الأوروبية لتجاوز العقوبات على إيران جاهزة لكن الخلافات تعرقل إطلاقها، 28 يناير 2019، تاريخ الاطلاع: 30 يناير 2019. <http://cutt.us/ffNoV>
- (33) وكالة أنباء فارس، ما السلع التي تشملها المرحلة الأولى من INSTEX؟، 5 فبراير 2019، تاريخ الاطلاع: 7 فبراير 2019. <https://bit.ly/2SsvNgh>



RASANAHA

لمعهد الدولي للدراسات الإيرانية

International Institute for Iranian Studies